يهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة

التوقيع على تمويل مشروع تأهيل القنوات الزراعية في ميفع حضرموت بـ ٣٠٠ ألف دولار

■ ،، المكلا/سبأ

تم أمس بمدينة المكلا التوقيع على تمويل مشروع تأهيل القنوات الزراعية في منطقة ميفع بمديرية بروم ميفع الذي يموله الصندوق الاجتماعي للتنمية بحضرموت والمهرة وشبوة بكلفة ٣٠٠ ألف دولار.

يتضمن المشروع تنفيذ العديد من أعمال الصيانة وتأهيل قنوات الري الزراعية وتصفيتها من الأتربة وترميم العبارات والبوابات وحماية القنوات من الإنجراف ..

وعقب التوقيع أشاد محافظ حضرموت بدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية وإسهاماته في التنمية الاجتماعية المحلية.. منوهاً بأن هذا المشروع يأتي ضمن مشروع متكامل يهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في منطقة ميفع التي تعد واحدة من مناطق حضرموت الأكثر فقراً، وتعزيز وبناء قدرات المجتمعات المحلية وتمكينها من تحقيق التنمية الذاتية مما ينعكس إيجابيًا على تحسين مستوى معيشة المواطنين.

ودعا المحافظ الديني المواطنين والأهالي في منطقة ميفع إلى الإستفادة مما يقدمه مشروع التنمية المحلية في منطقتهم وخاصة في الاهتمام بالنشاط الزراعي وتقديم الخدمات للمزارعين والمساهمة في إنجاح برامج محو الأمية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

حضر التوقيع المدير العام لمديرية بروم ميفع سالم أحمد بانخر والمدير العام لفرع الصندوق المهندس محمد محمد الديلمي وعدد من المستفيدين من المشروع.

وكيل حضرموت المساعد لشئون مديريات الساحل يطلع على نشاط مكتب الزراعة

المكلا/سبأ

اطلع وكيل محافظة حضرموت المساعد لشئون مديريات الساحل ناصر سالم بلبحيث أمس على نشاط مكتب الزراعة والري في ساحل حضرموت ومستوى تنفيذ خطته وبرامجه السنوية وجهوده في توسيع المساحة الزراعية والاهتمام بالثروة الحيوانية.

وخلال الزيارة أكد الوكيل ضرورة الاهتمام بالمزارعين في المناطق النائية وتقديم أوجه الخدمات لهم سواء في الجوانب الفنية والإرشادية أو التسويقية وبما يمكنهم من تحسين إنتاجهم الزراعي وتنويع محاصيلهم الزراعية والحفاظ على ثروتهم الحيوانية وينعكس ايجاباً على مستوى حياتهم المعيشية.

داعياً إلى إيجاد برامج إرشادية وتوعوية تسهم في تطوير هذا القطاع. مشيراً إلى أن حياة معظم السكان في هذه المناطق واقتصادهم المعيشي مرتبط أساساً بالزراعة كمورد دخل أساسي لهم.

ودعا الوكيل إلى إيلاء القطاع الزراعي المزيد من الاهتمام من خلال التوسع في الرقعة الزراعية والعناية بالتنمية الزراعية كقطاع واعد.

وشدد على ضرورة استغلال المقومات الزراعية في العديد من المناطق وخاصة في وادي حجر الذي تتدفق فيه المياه على مدار العام وكذا الحفاظ على مشاريع قنوات الري وصيانتها بصورة مستمرة. منوها باهمية تعزيز العلاقة مع المجتمعات المحلية وتحفيزها على المشاركة والمساهمة في تطوير هذا القطاع المهم.

تفريغ ٣٢٧ حاوية بضائع بميناء الحاويات بعدن

■ عدن/سبأ

افرغت أمس في ارصفة ميناء الحاويات بعدن ٣٢٧ حاوية بضائع للاستهلاك المحلي ومواد البناء المخصصة للمشاريع الاستثمارية الجاري تنفيذها بعدن.

وبحسب احصائية للنشاط الملاحي اليومي لميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها فإن السفينة التجارية /اميسي/ التي افرغت المواد الغذائية ومواد البناء اقلت نحو ثمانية آلاف و/٥٠٠/ طن من نخالة القمح الى مدينة الاسكندرية المصرية بالإضافة الى /٢٥٠/ طناً من الاسماك المثلجة الى كل من الاردن ولبنان والصين وفرنسا وماليزيا وبانكوك وشحنة الجلود المجففة البالغة /١٧/ طناً الى ايطاليا.

منح قروض ميسرة للنساء بعدن

■ عدن/سبأ

استفادت عدد من النساء من محافظة عدن أمس من القروض الميسرة التي منحتها مؤسسة عدن للتمويل الاصغر والبالغة نحو ثمانية ملايين و١٥ الف ريال.

وقال المدير التنفيذي للمؤسسة يوسف اليعقوبي لوكالة الانباء اليمنية (سبأ): إن القروض خصصت لتاهيل وانعاش عدد من المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في مجالات الانشطة الاقتصادية كالخياطة والتطريز وصيانة الجوالات والكوافير وبيع الحلويات والوجبات السريعة لطلاب وطالبات المدارس.

موضحا أنه تم أمس أقراض عدد من من النازحات من أبين مبلغ سبعة ملايين ريال للغرض نفسه بهدف دمجهن مع المشاريع الناجحة المدرة للدخل في محافظة عدن من خلال توفيرمشاريع للخياطة والتطريز والمشغولات الحرفية واليدوية وصيانة وتعلم الكمبيوتر.

نتيجة توقف عجلة التنمية

تحذيرات من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في اليمن

■ ،،كتب /عبدالله الخولاني

يواجه الاقتصاد اليمني منذ نهاية العام الماضي والعام الجاري ٢٠١١م تحديات وصعاباً كبيرة، نتيجة الأزمة السياسية الحالية وتوقف عجلة الإنتاج الوطني وشحة الموارد المالية واعتماده بشكل أساسي على عائدات النفط المتواضعة التي لا تسدّ الكثير من متطلبات السكان البالغ عددهم ٢٥ مليوناً، نصفهم تحت خط الفقر.

وتظهر بيانات الحسابات القومية أن الدخل القومي المتاح الاسمي ارتفع من (٣١٧٤٥١٢) ريالاً إلى نحو (٥٢٨٦٠٣٦) ريالاً بمعدل سنوي متوسط (١٣,٥٨٪) في ظل معدل تضخم سنوي (١٢,٥٧٪) ومعدل نمو سكاني (٣٪) وهذا ما ترتب عليه تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي من (١٥٦٥١١) ريالاً إلى نحو (١٤٣٨٠٦) ريالات عام ٢٠١٠م بما نسبته (٨,١٢٪) وبمعدل سنوي متوسط (٢,١٪) فإذا ما أضفنا الأثر السلبي لارتفاع درجة عدم العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع حسب بيانات مسح ميزانية الأسرة (٢٠٠٥-٢٠٠٦م) مقارنة بنتائج مسح ميزانية الأسرة ١٩٩٨م، فإن النتيجة هي أن مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي للطبقات متدنية الدخل كان أكبر من معدل التراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح وهذا ما أكدته نتائج المسح الذي نفذه أخيراً صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي والذي أظهر أن نحو (٥٠٪) من سكان الريف تحت مستوى خط الفقر، وهذا ما ترتب عليه تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي البطالة بين الشباب وتفشي ظاهرة التسول والجريمة بل والانحراف والالتحاق بالجماعات التخريبية، وهذا ما نتج عنه تعكير صفو الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي وبالتالي وجود بيئة غير مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية مما حرم الاقتصاد من موارد كانت متاحة لتعزيز التنمية، هذا إلى جانب ما تكبده الاقتصاد والمجتمع من خسائر مادية وبشرية ومالية نتيجة التأزيم السياسي .

ويرى اقتصاديون أن البيانات المالية تظهر أن حدة الاختلالات في هيكل الموازنة العامة تزايدت خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١١م)، وذلك بسبب عدم الاتساق والتكامل في حزمة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي نفذتها الحكومة خلال هذه الفترة، وبالأخص عند قياس درجة الاتساق والتكامل لهذه السياسات والإجراءات على الأمدين المتوسط والطويل وفي الأهداف العامة للتنمية المستدامة فعلى سبيل المثال نجد أن النفقات العامة الجارية (بدون الدعم) نمت بمعدل سنوي متوسط بلغ (٢٩,٣٤٪) بينما لم يتجاوز معدل نمو الإيرادات الذاتية غير النفطية (١٩,٠٣٪)، وهذا ما جعل نسبة تغطية الإيرادات الذاتية غير النفطية للنفقات الجارية (بدون الدعم) تنخفض من (٦١٪) عام إلى (٤٧,٥٤٪) عام ٢٠٠٨م، ورغم تفاقم هذه الاختلالات في ظل تراجع حجم الإنتاج من النفط وبالتزامن مع نمو حجم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية على حساب تراجع حجم المصدر من نصيب الحكومة من النفط فإن الحكومة لم تعر موضوع الاختلال في هيكل الموازنة معتمدة على استمرار التزايد في أسعار النفط في السوق الدولية.

كما نلاحظ أن النمو السنوي المتوسط في النفقات الاستثمارية لم يتجاوز (١٠,٧٪) في ظل معدل سنوي متوسط للنفقات الجارية (بدون الدعم) (٢٩,٣٤٪)، وهذا ما جعل نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة تتراجع من (١٨,٧٥٪) إلى (١٣,٢٨٪) وهذا يعكس ضعف كفاءة تخصيص موارد الموازنة وبالأخص في ظل معدل نمو للتضخم خلال نفس الفترة يصل إلى (١٢,٦٪) مما يعني أن الحجم الحقيقي للنفقات الاستثمارية تراجع بمعدل سنوي متوسط (٢٪).

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في حجم موارد التمويل الخارجي المتاحة للاستخدام إلا أن حجم المستخدم منها ظل منخفضاً حيث انخفض حجم المسحوب من القروض الخارجية عام عن مستواه عام ٢٠٠٥م بما نسبته (٠,٣٢٪) فإذا ما أضفنا عامل التضخم فإن حجم المستخدم الحقيقي منها قد تراجع فعلاً بمعدل سنوي متوسط قد يصل إلى (١٣٪) وهذا ما جعل نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة ينخفض من (٤,٣٪) عام إلى (٢,٣٤٪) عام وهذا ما يظهر ضعف الطاقات الاستيعابية الحقيقية للجهات المستفيدة من القروض الخارجية وعدم إيلاء تنفيذ المشاريع الإنمائية القدر الكافي من الاهتمام من ناحية وسمعة اليمن الدولية من ناحية ثانية.

كما نلاحظ أن النمو المرتفع خلال هذه الفترة لكل من الإيرادات النفطية والدعم الحكومي للمشتقات النفطية حيث بلغ متوسط معدلي نموهما السنوي نحو (٢٤,٦٢٪) و (٣٨,٧٧٪) على التوالي، وهذا يعكس مؤشرين الأول مدى ارتفاع درجة الاعتماد على عائدات النفط في تمويل الخزانة العامة حيث ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة من (٦٧,٧٦٪) وبالتالي ارتفاع درجة حساسية الموازنة لأي تغيرات خارجية (في أسعار النفط في السوق الدولية)، أما الثاني فهو الارتفاع الكبير في حجم الدعم والذي ارتفعت نسبته إلى إجمالي النفقات العامة من (٢٤,٥٪) من عام ٢٠٠٥م إلى (٣٤,٥٪) عام ٢٠١٠م وهذا يعكس مدى ضعف آلية مراقبة النمو المرتفع في حجم الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية والذي بلغ متوسطه السنوي نحو (٨,٥٪) وارتفاع درجة حساسية تحريك أسعار النفط في ظل استمرار ضعف الهيكل الإنتاجي وتدني مستوى الدخل الحقيقي لطبقة عريضة من المجتمع.

تراجع الإيرادات الحكومية غير النفطية

■ ،،كتب/عبدالله محمد

كشف تقرير حكومي عن انخفاض نسبة الإيرادات الذاتية غير النفطية خلال الشهور الأولى من العام الجاري ٢٠١١م نتيجة الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد حيث تراجعت إيرادات الضرائب على السلع والخدمات وعدم تطبيق قانون ضريبة المبيعات بصورة كاملة، وأيضاً تراجع إنتاج بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية غير النفطية. وبحسب التقرير فقد استقر معدل النمو لقيم الإنتاج في القطاع الزراعي خلال السنوات الثلاث الماضية عند ٦,٣٪ و٦,٦ ٪ ، لكافة الحاصلات في القطاع الزراعي مثل: الخضروات، والفواكه، البقوليات، البن، القطن والتبغ وغيرها، ويعتمد ذلك على عدة عوامل منها موسم الأمطار عند الزراعة، والاهتمام بخدمات الإرشاد الزراعي عن طريق النزول الميداني لحقول المزارعين، والحملات الوطنية الخاصة بمكافحة الآفات النباتية. إلى جانب الاهتمام بمحاصيل الخضروات والفواكه.

وأضاف: على الرغم من التعويل على القطاع الزراعي خلال السنوات القادمة في زيادة الدخول المعتمدة على الزراعة خصوصاً لدى الشريحة الاجتماعية من الفقراء، والتي تمثل نسبة كبيرة من السكان وبصفة خاصة في المناطق الريفية، إلا أن هذا القطاع يعاني من شحة مياه الري وغياب سياسات واضحة ومحددة للنهوض بالزراعة المطرية وتطوير الأصناف المقاومة للجفاف وحصاد مياه الأمطار، وضعف مصادر التمويل والإقراض التمويلي كما أن معدل النمو لقيم الإنتاج الحيواني من اللحوم والبيض والعسل والصوف والجلود شهد تذبذبا في معدل قيم النمو لتلك الأصناف خلال السنوات الأولى من خطة التنمية الثالثة.

وبالنسبة للقطاع السمكي أشار التقرير إلى تناقص معدلات نمو الإنتاج السنوي بمعدلات كبيرة عما هو مخطط خلال فترة سنوات الخطة، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها تطبيق آلية تحصيل الإيرادات بموجب قانون الصيد رقم ٢ لعام ٢٠٠٦، مما أدى إلى الاقتصار على احتساب بعض الأنواع السمكية الاقتصادية، بالإضافة إلى استمرار ظاهرة تهريب الأسماك وبيعها خارج ساحات الحراج ومن ثم عدم احتساب كمياتها في جداول الإنتاج العام، وكذا تحفظ بعض الجمعيات السمكية من إرسال بيانات الأنواع السمكية ذات القيمة السمكية العالية مثل الشروخ والجمبري وبيعها مباشرة إلى التجار والمستثمرين.

مناقشة تحسين الخدمات بمدينة البيضاء

■ ،،البيضاء/سبأ

ناقش اجتماع المجلس المحلي لمدينة البيضاء أمس برئاسة المحافظ محمد ناصر العامري تفعيل الجوانب العملية لتحسين الخدمات العامة والآليات الرقابية لتفعيل أداء المكاتب التنفيذية والخدمية والتنفيذية.

كما ناقش الاجتماع تنشيط عمل السلطة المحلية وزيادة الموارد المالية ووضع تصورات لمعالجة مشكلة الانطفاءات المتكررة في الطاقة الكهربائية في مدينة البيضاء.

واستعرض الاجتماع تقرير المجلس المحلي لمدينة البيضاء المقدم من أمين عام المجلس المحلي بالمدينة صادق إبراهيم القاضي الذي تطرق إلى عدد من الخدمات التي تعاني من قصور في مجال الكهرباء والنظافة وقصور في الجانب الايرادي والمياه والصرف الصحي الأمر الذي يتطلب من الجميع التكاتف لتقديم هذه الخدمات التي يتطلبها المجتمع بصورة مستمرة.

ووقف الاجتماع أمام التلاعب في أسعار المشتقات النفطية في السوق السوداء ووجه بضبط المتأجرين ومراقبة مالكي المحطات للبيع بالأسعار المتفق عليها من شركة النفط وإحالة المخالفين إلى الجهات المختصة.

كما أكد الاجتماع على ضرورة تفعيل عمل أداء مكاتب الصناعة والتجارة والكهرباء والصحة العامة ومستشفى الثورة وصندوق النظافة لتقديم الخدمات للمجتمع بصورة جيدة.

وأكد المحافظ العامري على أهمية تكامل الجهود للنهوض بعملية التنمية والإسهام بفاعلية في تقديم الخدمات الضرورية للمجتمع المحلي.. مؤكداً على قيام السلطة المحلية في المحافظة والمديريات بواجباتها لدعم الجانب الإيرادي والأمني والرقابي ومتابعة الأداء التنفيذي والخدمي في مختلف المجالات.

حضر الاجتماع مدير عام مديرية مدينة البيضاء عادل الكسادي.

وكالة التعاون الألماني تدشن المرحلة الثانية من مشروع إدارة الأداء الاجتماعي لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر

■ ،،كتب /عبدالله الخولاني

دشنت وكالة التعاون الدولي الألماني (gtzd) المرحلة الثانية من مشروع إدارة الأداء الاجتماعي لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر بانعقاد الدورة التدريبية الأولى والتي استهدفت موظفي برنامج صنعاء للإقراض (أزال) حيث سيتلقى المشاركون في هذه الدورة التدريبية المبادئ الأساسية لإدارة الأداء الاجتماعي وكيفية التوفيق بين الأداء المالي والاجتماعي وكيفية فهم ومعرفة العملاء واحتياجاتهم من خلال الاستخدام الأمثل لاستمارة المسح الخاصة بالأداء الاجتماعي والتي من خلالها يستطيع الموظف متابعة العملاء بشكل مستمر لمعرفة تأثير القروض على المستهدفين.

وأوضحت السيدة/ بحرية شمشير علي منسق المشروع للنوع الاجتماعي ممثل الـ(gtzd) أن المشروع يأتي بالشراكة مع برنامج الخليج العربي للتنمية (اجفند) ضمن برنامج التعاون مع الجهات العربية المانحة وينفذ في اليمن وبدأ هذا المشروع في مارس ٢٠١٠م ويستمر حتى نهاية العام الحالي ٢٠١١م ويعمل في عدة محافظات.

وأشارت إلى أن المشروع يعمل على تحسين فرص وصول المرأة الفقيرة إلى برامج التمويل الأصغر والحصول على القروض .

وأكدت السيدة شمشير أن المشروع يهدف إلى تدريب المشاركين على الآلية التي من خلالها يستطيعون المتابعة المستمرة لقياس التحسن في حياة العملاء ومعرفة أثر القروض عليهم .

من جانبه قال مدير الشئون الإدارية في برنامج أزال إن البرنامج يعمل على تطبيق الأداء الاجتماعي في البرنامج، مشيدا بالتعاون بين البرنامج ووكالة التعاون الألماني وخاصة في مجال إدارة الأداء الاجتماعي والذي يلامس الاحتياج لتلك البرامج ويعمل على تحسين خدمات الإقراض .

يشار إلى أن الدورة ستستمر على مدى ثلاثة أيام.

محلي ريمة يقر الآلية التنفيذية لتقييم الأداء في الأجهزة الحكومية

■ ،،ريمه/ سبأ

أقر المجلس المحلي لمحافظة ريمة في اجتماع دورته الاعتيادية أمس برئاسة المحافظ رئيس المجلس المحلي علي سالم الخضمي الآلية الفنية المعدة من قبل السلطة المحلية والجهات المعنية بشأن تقييم الأداء لجميع الأجهزة الحكومية ومستوى تطبيق النظام والقانون والالتزام بالدوام والانضباط الوظيفي.

كما أقر المجلس إنشاء وفتح فروع لمكتب المالية في الدوائر المحلية لمديريات المحافظة وتكون مراكز تحصيل للموارد المحلية وفقاً لقانون السلطة المحلية ولوائحه التنفيذية والمالية.

واستعرض المجلس توصيات الهيئة الإدارية والمقترحات التي تم إحالتها للمجلس ومنها إجراءات سحب الثقة من بعض مسئولي المكاتب الحكومية المخلين بعملهم أو أدائهم الوظيفي .

كما تم إقرار الموارد الخاصة بالسلطة المحلية للنصف الأول من العام الجاري منها الموارد المحلية والمشتركة والدعم المركزي بمبلغ ٤١٣ مليوناً و٤٦٤ الف ريال بنسبة عجز ٢٢٣ مليون ريال .

وأكد الاجتماع على ضرورة متابعة جميع الموارد وخاصة الدعم المركزي وتفعيل آليات التحصيل وتطبيق الإجراءات الصارمة بحق المتهاونين بتنمية الموارد المحلية .

كما اطلع المجلس على نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية للعام الجاري المخصصة للمشاريع ذات الطابع المحلي حيث بلغ الإنفاق الفعلي وما تم صرفه للبرنامج التنموي والاستثماري ٧٠٠ مليون ريال وبنسبة ٣٠٪ من تنفيذ الموازنة الاستثمارية مما تم رصده ضمن البرنامج الاستثماري البالغ مليارين و٤٠٠ مليون ريال خصصت لـ ٣١٢ مشروعاً خدمياً وتنموياً على مستوى جميع مناطق مديريات المحافظة .

وركز المجلس على قرارات مجلس النقل وخططه وبرامجه المتعلقة بخدمة المحافظة وعمليات النقل فيها وكذا الموارد المحلية التي سيتم تحصيلها وفقاً للقانون.

كما استعرض محلي ريمة المحددات والإطار العام للموازنة العامة للسلطة المحلية وأجهزتها الحكومية للعام القادم ٢٠١٢م بشقيها النفقات الجارية والاستثمارية الرأسمالية والتي ستبلغ نحو ٩ مليارات ريال.

وألزم المجلس المحلي جميع الدوائر الحكومية بالمحافظة والمديريات بضرورة تفعيل الأداء الخدمي والتنموي وخاصة مجالات التعليم والصحة والمياه والطرق والكهرباء وغيرها من المجالات الخدمية ،، كما تم التأكيد على ضرورة تحسين وتطوير عمل المجالس المحلية في المديريات والتقييم المستمر لمخرجاتها ومستوى أدائها وبشكل دوري ومستمر.

حجة.. اللجنة الإشرافية لصرف مستحقات الضمان تستعرض تقارير أداء لجان الصرف

■ ،،حجة/سبأ

استعرضت اللجنة الإشرافية الخاصة بصرف مستحقات حالات الضمان الاجتماعي الجديدة بمحافظة حجة برئاسة المحافظ فريد مجور جملة من التقارير الميدانية المتعلقة بأداء لجان الصرف العاملة على مستوى المديريات.

ووقفت اللجنة أمام تقرير مقدم من مدير عام فرع الصندوق محمد هادي القنازي حول النتائج الأولية لعملية صرف الحالات البالغ عددها ٤٨ ألفاً و٨٥٩ حالة والتي تبلغ مستحقاتها المالية ٣٧١ مليون ريال.

وأشار التقرير إلى أن اللجان الميدانية أنجزت المهام المناطة بها وفق البرامج التنفيذية والزمنية المحددة.

وأكدت اللجنة أهمية تجاوز الأخطاء الفنية التي ظهرت أثناء عملية الصرف بالتنسيق مع المجالس المحلية واستكمال بقية الحالات وفق الآلية المتبعة.